المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

حـــول

مشروع قانون رقم 79.99 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96
المتعلق بالبريد والمواصلات
[كما وافق عليه مجلس النواب في 21 شوال
1421 موافق 16 يناير 2001]

مديرية التشريع والمراقبة والعلاقات الخارجية
قسم اللجن والجلسات العامة
مصلحة اللجن

الولاية التشريعية : 1997 – 2006
السنة التشريعية الرابعة
الفترة الفاصلة مابين دورة
أكتوبر 2000 ودورة أبريل 2001

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم ،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون ،

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول مشروع قانون رقم 79.99 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات .

في البداية أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد ناصر حجي كاتب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالبريد والتقنيات والمواصلات والإعلام على عرضه المستفيض وأجوبته الصريحة على مختلف تساؤلات واستفسارات السادة المستشارين ، كما أغتنم الفرصة للتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس اللجنة والسادة اعضاء المكتب والسادة الأعضاء على مساهمتهم الجادة في إغناء النقاش وتفعيله سواء باقتراحاتهم أو انتقاداتهم واستفساراتهم .

السيد الرئيس المحترم ،

السادة الوزراء المحترمون ،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون ،

لقد حظي المشروع موضوع الدراسة باهتمام بالغ من قبل السادة المستشارين لكونه يفتح آفاق جديدة على مستوى تعزيز ، وتدعيم وسائل المراقبة المالية للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بقصد مواكبة إكراهات

المنافسة، والتطور المتسارع الذي يشهده العالم في هذا القطاع وهو الأمر الذي أصبح يستلزم إدخال تعديلات دائمة ومستمرة على القانون **رقم 24.96** المتعلق بالبريد والمواصلات في اتجاه تفعيله وتحيينه .

وتبعا لذلك ، فقد أكدت كل التدخلات على ضرورة تشجيع ، ودعم كل الإجراءات التي تستهدف حماية المال العام وتعزيز مراقبة أوجه صرفه ، كما تمت الدعوة إلى ضرورة إعادة النظر بشكل جدري في القانون **رقم 24.96** المنظم للبريد والمواصلات لمسايرة ركب التطور والعولمة ، وفي نفس الإتجاه ألح السادة المستشارون على ضرورة تحسين ، والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها اتصالات المغرب لتشجيع المواطنين على المزيد من الإقبال والتعاطي للمنتوجات التي تطرحها هذه الشركة في الأسواق .

وفي معرض جواب السيد الوزير شكر السادة المستشارين على حضورهم المكثف ومناقشتهم المثمرة والهادفة مؤكدا في نفس الوقت على عزم الحكومة إدخال تعديلات مستقبلية على قانون **رقم 24.96** المتعلق بالبريد والمواصلات في اتجاه تحيينه وجعله أكثر استجابة لمعايير المنافسة والتطور، كما دعا السادة المستشارين للمشاركة في المناظرة الوطنية التي تعتزم الوزارة تنظيمها في شهر أبريل المقبل تحت موضوع " **مجتمع الإعلام والتواصل** " وذلك حتى يتسنى لهم الإطلاع عن كتب على آخر المستجدات التي أصبح يعرفها هذا القطاع .

وأكد السيد الوزير على ضرورة تحسين الخدمات وظروف الإستقبال لتشجيع المواطنين على الإقبال على المنتوجات التي تقدمها الشركات المرخص لها ، وذلك لتطوير القطاع .

بعد ذلك إنتقلت اللجنة إلى التصويت **على المشروع قانون رقم 79.99** يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم **24.96** المتعلق بالبريد والمواصلات فكانت النتيجة على الشكل الآتي :

المادة الأولى : الإجماع

المادة الثانية : الإجماع

المشروع برمته : الإجماع

مقرر اللجنة

محمد قرو

عرض السيد الوزير

عرض السيد الوزير

في بداية الإجتماع ذكر السيد الوزير بالسياق العام الذي وقع فيه التعديل ، وكذا مجموع التعديلات التي تعتزم الوزارة إدخالها على قانـــون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات ، وفي هذا الصدد أوضح السيد الوزير أن هذا القانون الذي سبق وأن صادق عليه البرلمان في **يونيو 1997** والمعتبر بمثابة القانون الإطار لمجال البريد والإتصال ، مكن من تجاوز وضعية الإحتكار التي كانت تتمتع به الدولة في هذا القطاع إلى وضعية المنافسة وفتح المجال امام القطاع الخاص للمشاركة في الإستثمار ، كما أدى التطور التكنولوجي المتسارع وتحرير القطاع ، وكذا إعتماد ميكانيزمات قانون السوق إلى تحسين الخدمات والرفع من مستوى الجودة وهو الأمر الذي أكده بجلاء إرتفاع عدد المشتركين في خدمات الهاتف النقال من **150.000 مشترك سنة 1999** إلى **3 ملايين** مشترك **سنة 2001** ، وبذلك تمت دمقرطة خدمات الهاتف النقال وأصبح في متناول جميع شرائح المجتمع بحيث لم يعد حكرا على الطبقات المحظوظة.

غير أنه بعد مرور أربع سنوات على تطبيق قانون **رقم 24.96** ، احتدمت المنافسة بين الشركات العاملة في هذا القطاع ، وواصلت الدولة العمل على تحرير مجال الإتصال بصفة عامة في **أفق 2002** . كل هذه الأمور أدت إلى إدخال تعديلات على وسائل مراقبة الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات بقصد تفعيل أدائها باعتبارها جهازا أوكل إليه المشرع مهمة ضبط المراقبة ،

وتتبع الأحداث وفرض احترام قوانين السوق والشفافية بين المتعاملين ، وبذلك أصبح من اللازم اعتماد تقنية المراقبة البعدية عن طريق لجنة من الخبراء تملك الحق في فحص الدفاتر وضبط المحاسبة بالإضافة إلى إخضاع حسابات الوكالة لعملية التدقيق الخارجي قبل عرضها على أنظار مجلس الإدارة .

وفي الختام ذكر السيد الوزير بأن هذا المشروع قانون يعتبر بمثابة مساهمة من الوزارة المعنية لخلق تصور جديد للمراقبة المالية للوكالة بهدف ضمان فعاليتها وتمكينها من أداء وظائفها وفق مساطر أكثر مرونة في إنتظار إدخال تعديلات أخرىعلى قانون رقم **24.96** والمنظومة العامة التي تهم البريد والمواصلات حتى يتمكن هذا القطاع من مسايرة مستجدات التطور التكنولوجي الذي أصبح يعرفه العالم .

المناقشة العامة

المناقشة العامة

في إطار المناقشة العامة التي خص بها السادة المستشارون هذا المشروع قانون ، أجمعت كل التدخلات على تشجيع ودعم نوعية المراقبة التي يستهدفها هذا المشروع قانون معتبرة ذلك بمثابة لبنة جديدة لتحصين المال العام وتمنيعه .

كما طرحت مجموعة من التساؤلات بخصوص جدوى الإبقاء على القانون رقم **24.96** الذي يعرف تغييرات متتالية ، ولم يعد يساير المستجدات التكنولوجية التي أصبح يحتضنها هذا القطاع .

وفي نفس الإتجاه دعا مجموعة من السادة المستشارين إلى تعميم تغطية خدمة الهاتف النقال وكذا تحسين ظروف الإستقبال في الوكالات التجارية ، وتعميم المداومة لتفادي الإكتظاظ التي تعرفه الشبابيك بمناسبة أداء واجبات الإشتراك.

من جهة أخرى أثار مجموعة من السادة المستشارين مشكلة ضعف التغطية في الأعياد والمناسبات وكذا غلاء فواتير الهاتف الثابت وهو الأمر الذي أدى إلى إستغناء مجموعة من المواطنين عن خدماته .

وارتباطا بفتح رأسمال شركة إتصال المغرب ، فقد دعا بعض السادة المستشارين إلى ضرورة إهتمام الشركة الفائزة بالعرض بتطوير خدمات الهاتف بالرغم من إنخراطها في أنشطة أخرى موازية ، وفي نفس السياق تمت الدعوة

لضمان السرية التي يجب أن تحظى بها بعض المؤسسات العمومية اعتبارا لطبيعتها والأنشطة الخاصة التي تمارسها .

جواب السيد الوزير

في مستهل جوابه شكر السيد الوزير السادة المستشارين على حضورهم المكثف ، ومناقشتهم الصريحة والبناءة لهذا المشروع قانون والتي شملت في جوانبها قطاع المواصلات والبريد بشكل عام . وفي هذا الإطار وجه دعوة للسادة المستشارين للمشاركة في مناظرة وطنية ستنظمها الوزارة في شهر أبريل المقبل تحت موضوع " **مجتمع الإعلام والتواصل** " .

وارتباطا بالقانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات فقد أكد السيد الوزيرأن هناك تعديلات مستقبلية ستلحق مجال البريد بغرض جعله تنافسيا، بالإضافة إلى عزم الوزارة على سن قوانين جديدة تهم التجارة الإلكترونية ، وذلك إنسجاما مع الإرادة الملكية ورغبة الحكومة وإقبال المواطنين المتزايد على هذه المنتوجات .

من جهة أخرى فقد أعرب السيد الوزير أن فتح المجال للتنافسية في هذا القطاع يلزم الحكومة بمعاملة كل الشركات المتدخلة على قدم المساواة بما في ذلك شركة إتصالات المغرب مع تمتيع هذه الشركات بالحرية في ممارسة سياستها التجارية ، ونهج الأساليب الإشهارية التي تراها كفيلة بجلب المزيد من الزبناء في إطار إحترام المقتضيات العامة للقانون التجاري التي تجرم الإشهار الكاذب والمنافسة غير المشروعة .

وفي نفس الإتجاه أكد السيد الوزير أن شركة فيفاندي وباعتبارها قد أصبحت تمثل شريكا إستراتيجيا مع إتصالات المغرب **بنسبة** 35 % فهي مدعوة لتطوير هذه الشراكة الإستراتيجية في مجال الهاتف الثابت بالموازاة مع خدمات الهاتف النقال خاصة وأن تقنية الهاتف الثابت ستكون مصدرا لتطوير خدمات جديدة مرتبطة به .

كما اشار السيد الوزير إلى أن السرية التي يجب أن تمتع بها بعض المؤسسات في إطار معاملاتها مكفولة بمقتضى الشروط التي تنص عليها دفاتر التحملات ، كما أشاد السيد الوزير بالإنخفاض الذي أصبحت تعرفه أسعار مكالمات الهاتف النقال بعد دخول هذا القطاع غمار المنافسة ، ودعا إلى بدل المزيد من الجهود لتشجيع إستهلاك خدمات الإنترنيت .

وارتباطا بمسألة ضعف التغطية وخاصة خلال فترات العطل والأعياد فقد أوضح السيد الوزير على أن التغطية لايمكن أن تشمل كل التراب الوطني، في هذه المناسبات بفعل الضغط الإستثنائي ، علما أن الدراسات التي يتم على أساسها وضع معايير التغطية تعتمد الأيام العادية وليس الأيام الإستثنائية ، وأضاف أن العمل جار لتحسين ظروف التغطية والإستقبال وتطوير العلاقات مع المستهلكين في إتجاه كسب المزيد من ثقتهم واحترامهم .

مشروع قانون رقم 79.99

يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96
المتعلق بالبريد والمواصلات

(كما وافق عليه مجلس النواب
في 21 شوال 1421 موافق 16 يناير 2001)

مشروع قانون رقم 79.99
يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96
المتعلق بالبريد والمواصلات

المادة الأولى

تنسخ أحكام المادة 28 من القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.162 بتاريخ 2 ربيع الآخر 1418 (7 أغسطس 1997) وتحل محلها الأحكام التالية :

«المادة 28. - استثناء من أحكام الظهير الشريف رقم 1.59.271 «الصادر في 17 من شوال 1379 (14 أبريل 1960) المتعلق بتنظيم «مراقبة الدولة المالية على المكاتب والمؤسسات العامة والشركات ذات «الامتياز والشركات والهيئات المستفيدة من المساعدة المالية التي تقدمها «الدولة أو الجماعات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه، تخضع الوكالة «لمراقبة الدولة المالية، ويراد بها النظر في مطابقة إدارة هذه المؤسسة «للمهمة المنوطة بها والأهداف المرسومة لها، وفي طاقاتها التقنية والمالية «وصحة أعمال الإدارة التي يقوم بها المدير.

«تمارس المراقبة المشار إليها أعلاه، لجنة تتألف من خبراء وعون «محاسب يعينهم جميعا الوزير المكلف بالمالية.

«تعرض كل ستة أشهر على نظر لجنة الخبراء قصد تقييمها، التدابير «المتعلقة بتنفيذ الميزانية وإجراءات إبرام وإنجاز صفقات الأشغال أو «التوريدات أو الخدمات الموقعة من لدن الوكالة، والشروط الخاصة «بعمليات الشراء العقارية التي تقوم بها، والاتفاقيات المبرمة مع الغير، «واستخدام الإعانات المالية التي تتلقاها وتطبيق النظام الأساسي «للمستخدمين.

«لأجل تنفيذ المهمة المنوطة بها، يجوز للجنة أن تمارس في كل وقت «وحين جميع السلط المتعلقة بإجراء المراقبة في عين المكان. كما يمكنها «القيام بجميع أعمال البحث، وأن تطلب موافاتها بجميع الوثائق «أو السندات الموجودة لدى الوكالة أو الاطلاع عليها.

«تحرر اللجنة تقارير حول أشغالها ترفعها إلى الوزير الأول والوزير «المكلف بالمالية وأعضاء مجلس الإدارة.

«يسهر العون المحاسب على صحة الالتزامات وعمليات التصفية «والأداء التي يقررها الآمر بالصرف، وله أن يتعرض عليها. وفي هذه «الحالة، يخبر بذلك المدير الذي يمكن أن يأمره بالتأشير على القرار «أو القيام بالنفقة.

«ويرفع العون المحاسب في الحال تقريرا عن هذا الإجراء إلى الوزير «المكلف بالمالية ورئيس مجلس الإدارة ولجنة الخبراء.»

المادة الثانية

يتمم القانون السالف الذكر رقم 24.96 بالمادة 28 المكررة التالية :

«المادة 28 مكررة. - يجب أن تكون حسابات الوكالة الوطنية لتقنين «المواصلات، قبل عرضها على مجلس الإدارة، محل تدقيق خارجي يقوم «به خبير أو عدة خبراء محاسبين، يمكن من إبداء رأي في جودة المراقبة «الداخلية والتأكد من أن القوائم التركيبية تعكس صورة صادقة «لممتلكات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ووضعيتها المالية والنتائج «المحصل عليها.

«وترفع تقارير تدقيق الحسابات إلى الوزير الأول والوزير المكلف «بالمالية والخوصصة وأعضاء مجلس الإدارة.»